

73 / 2017

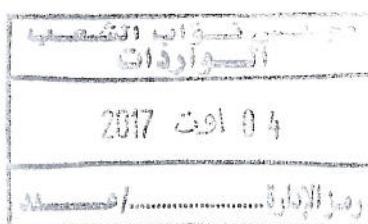
## مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى بروتوكول تعديل

الاتفاق الأوروبي حول النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرق

### فصل وحيد :

تمت الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى بروتوكول تعديل المواد 1 (أ) و 14 (1) و 14 (3 (ب)) من الاتفاق الأوروبي المؤرخ في 30 سبتمبر 1957 المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرق، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بجنيف في 28 أكتوبر 1993.



73 / 2017

## شرح أسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى بروتوكول تعديل الاتفاق الأوروبي حول النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرقات)

تطبيقاً لأحكام المادة 13 من الاتفاق الأوروبي حول النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرقات المبرم بجنيف في 30 سبتمبر 1957، تم بتاريخ 28 أكتوبر 1993 عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة لهذا الاتفاق، وذلك بناء على طلب من حكومة الجمهورية الفرنسية وبعد موافقة حكومات كل من النمسا وبلجيكا وإسبانيا وفنلندا وهولندا والمملكة المتحدة والسويد وسلوفاكيا وسويسرا. واقترحت الحكومة الفرنسية خلال هذا المؤتمر تعديل المادة 14 (1) من الاتفاق المذكور بغاية تفادي التأخير المسجل في الإبلاغ عن تعديلات ملاحق الاتفاق، وذلك من خلال إعطاء الإمكانيّة للأمين العام للأمم المتحدة لاعتماد مقترنات التقييمات الصادرة عن مجموعة العمل الخاصة بنقل البضائع الخطرة على الطرقات المتفرعة عن لجنة النقل الداخلي بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. كما اقترحت حكومة النمسا بنفس المناسبة تعديل الفصل الأول من نفس الاتفاق والمتصل بتعريف العربات ليتناغم مع التشريع الدولي المعتمد في هذا المجال.

هذا وتتجدر الإشارة إلى أن التعديلات المقترنة والمضمونة ببروتوكول 1993 المعروض للانضمام وفقاً لأحكام الفصل السادس منه، لن يمكنها أن تدخل حيز النفاذ طالما لم توقعه، دون تحفظ، الأطراف المتعاقدة بالاتفاق خلال المدة المخصصة للتتوقيع أو بقية الأطراف المتعاقدة غير الموقعة ما لم تقم بإيداع وثيقة الانضمام.

لذا، وباعتبار أن الجمهورية انضمت للاتفاق الأوروبي السالف الذكر، بمقتضى القانون عدد 38 لسنة 2008 المؤرخ في 23 جوان 2008 ثم صادقت عليه بمقتضى الأمر عدد 2673 لسنة 2008 المؤرخ في 28 جويلية 2008، وعلما وأنه، وإلى حد هذا التاريخ، سبعة أطراف متعاقدة من ضمنها الجمهورية التونسية، لم تتم إجراءات الانضمام مما يعوق عملية التعديل. ذلك هو الغرض من طلب الانضمام إلى البروتوكول موضوع مشروع القانون المعروض.

73 / 2017

